

أنطوان شلحت*

تصعيد سياسة "الجدار الحديدي"

مع كتابة هذا التقرير (مطلع أيلول / سبتمبر ٢٠١٥)، أعلن رئيس الحكومة بالتزامن الديموغرافياً وجغرافياً، ولذا عليها أن تسيطر على حدودها في مواجهة "المتسللين غير الشرعيين الباحثين عن العمل والإرهابيين"، وهذا ما سبق أن فعلته على حدودها مع سيناء في مصر، حيث أوقفت التسلل من هناك.

جاء إعلان نتنياهو هذا ردّاً على ادعاءات، بما في ذلك من طرف أوساط سياسية في المعارضة البرلمانية، أن إسرائيل لا تعمل ما فيه الكفاية لمساعدة سكان الدول المجاورة وتخفيف معاناة اللاجئين منهم الذين يدقون أبواب الدول المجاورة طلباً للنجدة. وقد أشار فيه أيضاً إلى بدء أعمال إقامة سياج (جدار) أمني في منطقة الحدود الشرقية (مع الأردن)، وإلى أنه في المرحلة الأولى سيُقام جدار يمتد من منطقة تمناع إلى مدينة إيلات (جنوب إسرائيل) من أجل الدفاع عن المطار الذي يتم إنشاؤه هناك، ثم سيستمر العمل ليمتد السياج إلى هضبة الجولان حيث جرى أيضاً إقامة سياج أمني قوي.

ومما قاله نتنياهو: "إننا لا ننتظر، وبقدر الإمكان سنحيط إسرائيل بأسيجة أمنية وبحواجز مما سيسمح لنا بالسيطرة على حدودنا. لن نسمح بإغراق إسرائيل بالمتسللين والمهاجرين الباحثين عن العمل والإرهابيين" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥/٩/٧).

ووفقاً لنتنياهو، فإن هذه السياسة تشكل ترجمة على الأرض لعقيدة زئيف جابوتنسكي المستندة إلى مبدأ "الجدار الحديدي" المتمثل في القوة العسكرية المستمرة والمتعاطمة، والقائمة على الإيمان الراسخ بـ "عدالة الصهيونية"، كما أكد هو نفسه في سياق الخطاب الذي ألقاه خلال المراسم الرسمية لإحياء الذكرى السنوية الـ ٧٥ لوفاة جابوتنسكي، والتي أقيمت في "مقبرة عظماء الدولة" على "جبل هيرتسل" في القدس في ٢٠١٥/٧/١٦، بعد يومين من توقيع "اتفاق فيينا" بين الدول الكبرى الست (مجموعة الدول الـ ١٠٥) وإيران، والمتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

إن العودة إلى هذا الخطاب من شأنها أن تعين الراغب في تأصيل أبرز الاتجاهات التي تسير فيها سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولا سيما بعد انقضاء أكثر من ١٠٠ يوم على بدء ولايتها في ٢٠١٥/٥/١٥.

* كاتب وباحث فلسطيني.

فقد أكد نتنياهو في سياق ذلك الخطاب: "إن الحريق المشتعل في الشرق الأوسط أخذ يقترب من حدودنا. وقد حصلت إيران الداعية إلى إبادتنا هذا الأسبوع على اتفاق نووي يلبي أحلامها، لكنها لم تتخلّ ولو للحظة عن تطلّعها إلى تطوير القنبلة (النووية)، وذلك بموازاة استمرارها في تمويل آلة الإرهاب الخاصة بها بالوقود وزرع الدمار والموت في مناطق شاسعة. ويسعى المعسكر السني المتطرف بقيادة داعش والقاعدة وجبهة النصرة وغيرها أيضاً، للسيطرة على الشرق الأوسط، ثم على العالم بأسره وفق عقيدتهم الخيالية. غير أننا سنواصل، تماشياً مع مفهوم الجدار الحديدي، تطوير قوتنا الحامية إزاء كل من يناصبنا العداً" (موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشبكة الإلكترونية). وتتسق مقاربة نتنياهو بشأن "الأسيجة الأمنية" و"الجدار الحديدي" مع تأكيدات تتواتر منذ تأليفه حكومته الحالية مع من سمّيناهم في التقرير السابق "شركاء الطبيعيين"، وتشير ضمن أمور أخرى إلى أنه "لن يسمح بأي تقدم فعلي في طريق تسوية القضية الفلسطينية من ناحية أيديولوجية، حتى لو كلفه ذلك حياته، وخاصة من أجل الحفاظ على بقاء الائتلاف اليميني الذي يترأسه"، كما كتب أوري سافير، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية وأحد مهندسي اتفاق أوسلو (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٧ / ٩ / ٢٠١٥).

كما تلفت هذه التأكيدات إلى أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية في قسمها الأكبر تستبعد الموضوع الفلسطيني، وأن أمن الدولة يحتل قائمة اهتماماتها، بينما يتصدر المشروع الاستيطاني سلم أولوياتها بما في ذلك توسيع المستعمرات خارج "الكتل الكبرى".

إسرائيل وسورية بعد "اتفاق فيينا"

إن قضية اللاجئين ليست الوحيدة التي تثير اهتمام إسرائيل في سورية، إذ رصد الإسرائيليون سلسلة من الأنباء التي تردت في الآونة الأخيرة، والتي اعتبروا أنها تشير إلى ازدياد ملحوظ في الدعم العسكري الذي تمنحه روسيا لنظام الرئيس السوري بشار الأسد. ويبدو أن التخوف والقلق الأساسي بالنسبة إلى إسرائيل، هما من احتمال حدوث نشاط لسلاح الجو الروسي في الأجواء السورية بهدف حماية نظام الأسد.

وتشير تقديرات في إسرائيل إلى أن الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى روسيا في هذا السياق كانت "ضعيفة"، ولا تتعدى كونها مجرد "ضريبة كلامية" للموقف الأميركي الأصلي الذي طالب برحيل الأسد عن الحكم. كذلك تعتبر تقديرات الجهات الأمنية الإسرائيلية أنه بعد مرور أربعة أعوام ونصف عام على الحرب الأهلية في سورية، وعلى الرغم من الضربات الشديدة التي تلقاها الأسد، فإن هذا الأخير الذي يبدو أنه لن يتمكن في هذه المرحلة من استعادة السيطرة التي فقدها على أكثر من نصف الأراضي السورية، سيتمكن من الاستمرار في الإمساك بمقاييد الحكم، بمساعدة الدعمين الروسي والإيراني، وفي ضوء تركيز الغرب على محاربة تنظيم "داعش".

إلى جانب ذلك، أثار تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، وفحواه أن روسيا أرسلت إلى سورية في الفترة الأخيرة خبراء عسكريين وتعتزم إبقاء نحو ١٠٠٠٠ مستشار في مدينة اللاذقية الساحلية، تخوفات إسرائيلية من أن روسيا تعتزم إنشاء قاعدة عسكرية روسية في هذا الجيب الذي يسيطر عليه النظام السوري.

وذكرت صحيفة "هآرتس" في تموز / يوليو الفائت، أن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تشير

إلى أنه على الرغم من الخسائر التي مُني بها النظام السوري في الأشهر الفائتة، فإن روسيا وإيران مصرتان على ضمان بقاء النظام السوري. ووفقاً لهذه التقديرات، قررت روسيا وإيران نقل أسلحة أخرى إلى النظام السوري، وتزويده بمعلومات استخباراتية في إطار صراعه ضد التنظيمات المسلحة العديدة التي تسعى لإسقاط حكمه.

وتعتبر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنه بينما كانت روسيا وإيران تعملان كلاً على حدة في سورية في الماضي، فإنه في أعقاب توقيع الاتفاق النووي بين الدول الكبرى الست وإيران في تموز/ يوليو الفائت، شرعت تتراكم المؤشرات التي تدل على أن قنوات تنسيق جديدة بين موسكو وطهران بدأت تعمل. وقالت تقارير صحافية إن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، الذي يُعتبر مسؤولاً عن الدعم الإيراني لحزب الله وغيره من التنظيمات المسلحة في المنطقة، زار موسكو. وحاولت روسيا نفي هذا النبأ، ولا سيما أن سليماني يخضع لعقوبات دولية تقضي بمنعه من السفر.

كما يشار إلى أن روسيا هي حليفة دائمة للنظام السوري قبل الأزمة الحالية وخلالها. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تمكّن من منع هجوم أميركي ضد سورية في أعقاب تهديد أطلقه الرئيس الأميركي باراك أوباما في صيف سنة ٢٠١٣ بسبب السلاح الكيميائي الذي في حيازة النظام، وقد تمكّن بوتين من منع هجوم كهذا بعدما بادر إلى تفكيك سورية من ترسانتها الكيميائية. واعتبر المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل (٢٠١٥/٩/٧) أن أوباما وزعماء غربيين خففوا في الفترة الأخيرة من خطابهم ضد الأسد على خلفية تزايد قوة "داعش"، والتحسب من أن إسقاط نظام الأسد سيؤدي إلى سيطرة "منظمات سنية متطرفة على دمشق" وارتكابها مجازر واسعة النطاق بحق مواطنين سوريين من طوائف أخرى وموالية للأسد، وفي مقدمها الطائفة العلوية. وترى إسرائيل أن الغارات الجوية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد "داعش" في العراق وسورية ساعدت نظام الأسد بصورة غير مباشرة، لأنها أضعفت بقدر معين أحد أعدائه المركزيين، وجعلت هذا التنظيم يركز جزءاً من جهوده على الدفاع عن نفسه.

ووفقاً لهريئيل، فإنه في ظل الوضع الآن، وبينما الأميركيون لا يعملون على إسقاط الأسد، وروسيا وإيران تزيدان دعمهما له، فإن الاحتمالات في أن ينجح الأسد في جعل خطوطه الدفاعية مستقرة تزداد، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدها، والمعنويات المتدنية في قواته، والسيطرة المتواصلة لقوات المعارضة على مناطق في البلد.

ولفت إلى أنه "منذ أعوام وإسرائيل لا تؤيد إسقاط نظام الأسد، وإنما هي معنية باستمرار الوضع القائم، وببقاء نظام الأسد ضعيفاً وسيطر على سورية الصغرى فقط، وهي منطقة تعادل مساحتها أقل من نصف المساحة الأصلية للدولة الأم".

واعتبر هرئيل أنه "على الرغم من ذلك، فإن التطورات الجديدة ليست مشجعة بالنسبة إلى إسرائيل، إذ إنه وفقاً لتقارير أجنبية دائمة في الإعلام الأجنبي، والتي لا تكلف إسرائيل نفسها عناء التعقيب عليها، فإن سلاح الجو الإسرائيلي يهاجم مرة كل بضعة أشهر قوافل أسلحة تنقل أسلحة من سورية إلى حزب الله في لبنان. وهذه الغارات المنسوبة إلى إسرائيل، والرامية إلى منع تزود حزب الله بأسلحة حديثة، يتم شتمها من دون عائق تقريباً بسبب ضعف سلاح الجو السوري، والقدرة المحدودة نسبياً لمنظومات الدفاع الجوي لدى سورية وحزب الله".

وأضاف: "لكن إذا نشرت روسيا فعلاً طائرات مقاتلة وأقامت قاعدة جديدة في سورية، فإن إسرائيل

ستضطر إلى مواجهة قيود من نوع آخر تماماً، ولا سيما إذا انضمت إلى هذه الطائرات منظومات صواريخ روسية مضادة للطائرات. وجرى الحديث في الأعوام الأخيرة عن معركة بين الممارك، وهي عبارة عن نشاط عسكري واستخباراتي بمستوى منخفض بهدف منع تعاضم قوة التنظيمات الإرهابية في المنطقة وإبعاد خطر الحرب المقبلة. كما أن دخول روسيا إلى الجبهة السورية سيغير قواعد اللعبة." وخلص هذا المحلل إلى أنه "في بداية السبعينيات، عندما أرسل الاتحاد السوفياتي (السابق) مستشارين إلى مصر وروسيا، أقيم على وجه السرعة في الوحدة المركزية لجمع المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، المعروفة بالوحدة ٨٢٠٠، دائرة خاصة عملت على التجسس بواسطة التنصت على النشاط الروسي في المنطقة. وعلى الرغم من أن علاقات إسرائيل وروسيا تحسنت في العقود التي مرت منذئذ، فإن وجوداً عسكرياً متزايداً للروس في المنطقة من شأنه أن يلزم في المستقبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ببذل جهد أكبر في هذا الاتجاه أيضاً" (أي في اتجاه التجسس على الروس).

جريمة إحراق عائلة دوابشة

أكدت آخر التقديرات لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن منقذّي الاعتداء الإرهابي في قرية دوما في الضفة الغربية في نهاية تموز / يوليو الفائت، والذي أسفر عن استشهاد الطفل الرضيع علي دوابشة على الفور، ووالده سعد ووالدته رهام فيما بعد، وإصابة شقيقه أحمد بجروح حرجة، ينتمون إلى مجموعة يهودية أيديولوجية متطرفة نفذت في الماضي عدداً من الاعتداءات الإرهابية.

وبحسب صحيفة "هآرتس" (٢٠١٥/٨/٣)، فإن هذه المجموعة المتطرفة تضم عشرات الناشطين الذين يسكنون في بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، ويتجولون في أنحاء البلد، بما في ذلك داخل الخط الأخضر. ووفقاً لتقديرات جديدة، فإن هذه المجموعة، وخلافاً للماضي، لم تعد تسعى لتنفيذ اعتداءات ضد الفلسطينيين كردة فعل على خطوات حكومة إسرائيل وسلطاتها ضد المستعمرات، وهي الاعتداءات التي تُعرف باسم "جباية الثمن"، وإنما لديها خطة "أكثر طموحاً"، وتمثل أساساً في تقويض الاستقرار في إسرائيل من أجل تنفيذ انقلاب في الحكم، وإقامة نظام جديد يستند إلى الشريعة اليهودية. وتعتزم هذه المجموعة ممارسة أعمال عنف بصورة منهجية ومتواصلة ومن دون علاقة بما تفعله قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وقالت الصحيفة إن جهازَي الأمن العام (الشاباك) والشرطة تعرّفوا، منذ نهاية العام الفائت، على التغيير الأيديولوجي في صفوف الشبان المستوطنين الذين كان يُطلق عليهم تسمية "شبيبة التلال" أو "جباية الثمن". وبموجب هذا التغيير، فإن هذه المجموعة المتطرفة توصلت إلى الاستنتاج أن إضرام النار في المساجد استنفد نفسه، وأنه يجب التوجه إلى عمليات أوسع، وقد ضبقت الشرطة والشاباك أخيراً وثائق جرى فيها التعبير عن هذه الأفكار. وأحد الناشطين المتطرفين الذي عبّر عن أفكار بشأن تصعيد الاعتداءات ضد العرب يدعى مئير إتينغر (٢٣ عاماً) ويسكن في بؤرة استيطانية عشوائية في شمال الضفة، وهو حفيد الحاخام الفاشي مئير كهانا، وقد كتب مقالة مشبعة بروح هذه الأفكار، ونشرها في موقع "الصوت اليهودي" الإلكتروني. وطلب الشاباك في بداية العام الحالي وضعه في قيد الاعتقال الإداري، إلا إن المدعي العام الإسرائيلي، شاي نيتسان، رفض ذلك. وفي نهاية الأمر جرى إبعاد إتينغر إلى صفد.

وبعكس ما كان معروفاً في الماضي، فإن هذه المجموعة المتطرفة من الشبان اليهود، وهم في بداية العشرينيات من عمرهم، لا تقيم أي اتصالات مع حاخامين، ولا يعتبر أفرادها أنهم بحاجة إلى فتاوى من أجل تبرير أفعالهم. فهم يشددون على الحاجة إلى إظهار مناعة نفسية سواء بأفعالهم أو في أثناء التحقيق معهم، كما أنهم يرفضون بشدة فرض وصاية خارجية عليهم.

ولا بُد من أن نعيد إلى الأذهان أن اعتداءات "جباية الثمن" ظهرت أول مرة من خلال كتابة هذه العبارة على جدران أماكن نَقَدَ فيها شبان يهود متطرفون جرائم في سنة ٢٠٠٨ بحسب مصادر إسرائيلية، مع أن اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين بدأت منذ بدء الاستيطان بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧.

وخلال الأعوام القليلة الفائتة، عندما بدأت هذه الجماعات اليهودية الإرهابية تحرق مساجد وكنائس وبيوت، تعالت أصوات في جهاز الأمن الإسرائيلي تطالب بالتعامل مع هذه الجماعات على أنها منظمة إرهابية، بمعنى اتخاذ إجراءات ضد ناشطيتها تقيّد حركتهم وتسمح بملاحقتهم، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت تعريفهم كمنظمة إرهابية، واعتبرتهم "أعشاباً سائبة".

وأشار المحلل العسكري في "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان (٢٠١٥/٨/٢) إلى أنه "عندما يمارس الشاباك كل قوته، نرى أنه يحل الغازاً بسرعة البرق"، في إشارة إلى القبض سريعاً على منفذّي عمليات فلسطينيين. وأشار إلى تقاعس الشاباك في القبض على إرهابيين يهود، وكتب أن "الحديث لا يدور حول شاباك آخر، وإنما حول سياسة أخرى"، وأن "تغطية استخباراتية واسعة في الوسط اليهودي (بين المستوطنين) ربما كان في إمكانها توفير إنذار". وأردف أنه قبل أشهر طويلة أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون أن جماعة "شبيبة التلال" هي "تنظيم محظور"، لكن التعامل مع ناشطيتها يجري بتسامح وتساهل.

أمّا المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل فدعا إلى عدم أخذ تنديد قادة إسرائيل وقادة المستوطنين بالاعتداء في دوما والتعبير عن صدمتهم بجدية، "لأن التسامح الذي أظهرته الدولة على مدار سنين تجاه عنف اليمين المتطرف هو الذي يسمح بتنفيذ جرائم كراهية قاتلة كالتي وقعت في دوما" (٢٠١٥/٨/٢).

تحليل لبنية إسرائيل الراهنة

في نهاية تموز / يوليو الفائت طرح حزب العمل صيغة سياسية جديدة تشفّ عن تحوّل في موقف الحزب فيما يتعلق بالاتفاق المستقبلي مع الفلسطينيين.

وأكدت هذه الصيغة أن القدس لن تقسّم أبداً، وتبنّت مطلب عدم طرد أي يهودي يهودياً آخر من منزله إذا "كان يسكنه بإذن قانوني وموافقة من قبل الدولة"، وهو المطلب الذي برز بعد "خطة الانفصال" التي شملت إخلاء مستعمرات قطاع غزة (٢٠٠٥).

ورأت أوساط مقربة من نتنياهو أن هذه الصيغة من شأنها أن تؤدي إلى "وجود تقارب بين التيار المركزي المعتدل في الليكود الذي يؤيد لفظياً حل الدولتين لشعبين، ونواة حزب العمل التي لم تعد تنظر إلى المستوطنات بوصفها عائقاً في وجه السلام، بل عنصراً يجب دمجها في أي اتفاق" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٩/٧/٢٠١٥).

ويشي هذا التحوّل ببنية خريطة إسرائيل الحزبية في الوقت الراهن. ■